ضمن فعاليات أسبوع المرور الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي

«النقل العام» أقامت حفلها السنوي لتكريم السائق والفني المثاليين

جانب من الحفل السنوي لشركة النقل العام

جانب من الحضور

تكريم الزميل بدر الهديان

«تصوير: محمود عبيد»

كتب بدر الهديان:

قال مدير إدارة الموارد البشرية والعلاقات العامة بشركة النقل العام الكويتية صلاح الرباح إن شركة النقل العام أقامت حفلها السنوي لتكريم السائق والفني المثاليين بفندق «الريجنسي» وذلك ضمن فعاليات أسبوع المرور الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي الذي يقام هذا العام تحت شعار «غايتنا سلامتك» وذلك برعاية كل من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د.مصطفى الزعابي ورئيس مجلس الإدارة فهد الزمامي.

واستهل الحفل بالقاء فهد الزمامي كلمة رحب فيها بالحضور واعضاء الوفود الخليجية، واوضح الهدف من المشاركة بفعاليات وانشطة اسبوع المرور الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي واختيار موعد اقامته مناسبة لتكريم سائقي الشركة وفنييها، والذي تحرص الشركة على إقامته كل عام بالتعاون مع وزارة الداخلية ممثلة بالإدارة العامة للمرور، وذلك استكمالا لدور الشركة في المساهمة بخدمة المجتمع من خلال المجالات التي تقع ضمن نطاق اعمالها والمرتبطة بشكل مباشر بحياة الأفراد وسلامتهم.

واكد الزمامي بانه حرصا من شركة النقل العام الكويتية في تحقيق أهداف الإدارة العامة للمرور ولكونها أحد العناصر الفاعلة في هذا المجال فان الشركة مستمرة في زيادة الوعي المروري والالتزام بالقوانين والأنظمة المرورية لسائقيها وذلك من خلال دعم مركز تدريب السائقين بالشركة بالكوادر المدربة والمؤهلة لتدريب السائقين الجدد الذين تستقدمهم الشركة للعمل على حافلاتها لتخريج دفعات جديدة من السائقين الواعين والملتزمين بقوانين وقواعد المرور، كما أن الشركة مستمرة في تطوير انظمتها ودعمها بافضل التقنيات التي تحقيق السلامة على الطريق من خلال اتباع افضل قواعد تشغيل حافلات النقل العام التي تمنح سائق الحافلة مساحة أكبر للانتباه إلى الطريق ومن يشاركه به لتحقيق أعلى معدلات الأمان والسلامة.

■ الزمامي: مستمرون في زيادة الوعي والالتزام بالقوانين والأنظمة المرورية لسائقينا

■ تطوير الأنظمة ودعمها بأفضل التقنيات لتحقيق السلامة باتباع أفضل قواعد التشغيل

وفي ختام الحفل اكد الزمامي أن شركة النقل العام الكويتية سوف تظل دائما رافدا من روافد الدعم للإدارة العامة للمرور ورجالها وستظل سباقة دائما في الالتزام بالقوانين والأنظمة المرورية وتوجيهات الإدارة العامة للمرور لإيماننا باهميتها في الحفاظ على الأرواح والممتلكات.

وقد أعقب الحفل تكريم كل من السيد وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المرور اللواء د.مصطفى الزعابي وقيادات الإدارة العامة للمرور، كما تم تكريم أعضاء الوفود الخليجية المشاركة ووفد دولة الكويت ورئيس واعضاء اللجنة المنظمة لاحتفالات أسبوع المرور الموحد والمدنيين العاملين بالإدارة العامة للمرور والسائق والفني المثالي بشركة النقل العام الكويتية وممثلي البعثات الدبلوماسية للدول التي تتبعها العمالة المكرمة.

تتمات

شباب الكويت

ويريد أن يكون لديه حلم كويتي يعمل على تحقيقه، مشروع وطن، رؤية حقيقية»، و«نريد أن يكون لدينا قرار، مثل ما حدث في حقوق المرأة وقانون المطبوعات وغيرها، نريد أن يكون لدينا مشروع اصلاح شامل سياسي قضائي اقتصادي اجتماعي تربوي».

من جهته أكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ان ثروة الكويت ليست في نفطها، وإنما «ثروتنا التي لم يستكمل اكتشافها بعد، هي في شبابنا الذي يشكل نحو 60 في المئة من السكان، هم رجاء الكويت وشعلة حاضرها وبناة مستقبلها، والذين اثبتوا دائما قدرتهم على تحمل المسؤوليات الوطنية، فكانوا النموذج المشرف داخل الكويت وخارجها على مختلف الأصعدة».

وقال الحمود: من هنا جاءت دعوتكم السامية يا صاحب السمو الى اطلاق مبادرة «الكويت تسمع» والتي تختتمون سموكم اعمالها اليوم كدليل على الأهمية القصوى التي تولونها للشباب ولاهتماماتهم، وهذا ما عزز خطى الشباب واشعل حماسهم للمشاركة في هذه المبادرة السامية الطيبة، التي هي خطوة في مسار الألف ميل نحو اثراء الشباب بالخبرات والمعرفة، والاثراء من طاقاتهم ومواهبهم وغيرتهم على محبة الكويت وصيانة مصالحها.

أضاف أن وزارة الدولة لشؤون الشباب ستأخذ على عاتقها متابعة توصيات المؤتمر الوطني للشباب مع الوزارات المعنية، كوزارات الصحة والبيئة والإسكان والتعليم والأوقاف والتجارة والتنمية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، من اجل السير بمبادرة سموكم نحو آفاق الابداع الشبابي الوطني بما يخدم المصلحة العليا لدولة الكويت في الداخل والخارج كما ستعمد الوزارة الى بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الشباب على المبادرات الفردية والعمل التطوعي.

وأوضح الوزير الحمود أيضا أن الكويت مرت بتحديات كبيرة واجتازتها بامتياز، وخرجت منها قوية محصنة بفضل حكمة قيادتها وعراقة مؤسساتها وتضامن اهلها... واليوم نحن امام تحد جديد وفريد من نوعه تحد يقضي باكتشاف طاقاتنا البشرية... بادواتنا الذاتية... فلا نتأخر لكي لا يفوتنا ركب الحضارة ولا نتهور كي لا نقضي على الانجازات بقصد المعجزات.

كما القى المستشار بالديوان الاميري ورئيس اللجنة الاشرافية العليا على المشروع الوطني للشباب الدكتور يوسف الابراهيم كلمة قال فيها: لقد سعينا من خلال التخطيط العلمي الجاد والعمل الدؤوب من الشباب المشاركين في المشروع وتعاون الجهات المختلفة في البلاد، أن يكون هذا المشروع معبرا عن رؤية سموكم، مشاركا لأكبر عدد من قطاع الشباب وبارزا دون تحيز لقضايا وطموحات وتطلعات الشباب من أجل كويت المستقبل.

أضاف: لقد تبنى المشروع الوطني للشباب مجموعة من الأهداف اهمها: خلق قنوات تواصل بين القيادة السياسية والشباب، وتطوير أساليب المشاركة الايجابية للشباب في قضايا المجتمع، والتعرف على طموحات وتطلعات الشباب الخاصة بمستقبلهم ومستقبل وطنهم والسعي لتحقيقها، وتشجيع مبادرات الشباب وتحفيزهم على الابتكار والابداع والانخراط في العمل الحر، فضلا عن ترسيخ الهوية الكويتية والمواطنة الصالحة وتعضيد اللحمة الوطنية ومكافحة التطرف والتعصب ونبذ التفرقة في أوساط الشباب.

وذكر أن الشباب لبوا دعوة أميرهم ووالدهم الكريمة باعداد وثيقة وطنية للشباب يطرحون فيها قضاياهم وتطلعاتهم ومبادراتهم ومقترحاتهم والتي ارتكزت على تقديم 10 قضايا هي: تعزيز المواطنة، التعليم، التنمية البشرية، الصحة، الاسكان، تطوير القوانين، الادارة الحكومية، التنمية الاقتصادية والمشاريع الصغيرة، البيئة، الرياضة والثقافة والفنون والآداب.

شهد الحفل سمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد ورئيس مجلس الامة علي الراشد وكبار الشيوخ ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الاحمد وسمو الشيخ ناصر المحمد وسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء وكبار المسؤولين بالدولة وكبار القادة بالجيش والشرطة والحرس الوطني.

الكويت تدعو

البعثة الكويتية لدى الأمم المتحدة عبد العزيز الجارالله وجهها الى السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون.

وقال الجارالله ان دولة الكويت «إذ تعبر عن قلقها واستيائها من هذه التصرفات غير المسؤولة فإنها تدعو الأمم المتحدة لمطالبة الجانب العراقي باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للوفاء بالتزاماته نحو توفير الأمن والحماية للعاملين بالمشروع والتنسيق بين البلدين لمنع أي تجاوزات في تلك المنطقة وتلبية جميع الاحتياجات التي من شأنها تيسير أداء فريق الأمم المتحدة الفني المكلف بأعمال صيانة العلامات الحدودية طبقا لولايته وتنفيذا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفق البرنامج الزمني المتفق عليه لعملية الصيانة وإزالة كافة التجاوزات في تلك المنطقة».

وكانت مجاميع من المتظاهرين العراقيين القاطنين في منطقة أم قصر العراقية الحدودية قد قامت أول أمس الإثنين ببعض الأعمال «غير المسؤولة والاعتداء على رجال أمن الحدود وآلياتهم وإطلاق النار أثناء تواجد تلك القوات والعاملين بمشروع تركيب الأنبوب الحدودي داخل أراضي دولة الكويت بهدف إعاقة عمل صيانة العلامات الحدودية الجاري حاليا من قبل الفريق الفني التابع للأمم المتحدة».

الحمود: الساحة

وبالغة الحساسية الأمر الذي يتطلب تكثيف التعاون والتنسيق العربي في شتى المجالات الامنية والتشاور في المستجدات الراهنة وتحديد الرؤى المشتركة لمواجهة تلك التطورات والتعامل مع تأثيراتها من خلال رؤية تنفيذية موحدة على الساحة الاقليمية.

واضاف ان المجلس الوزاري سيناقش عددا من الموضوعات المدرجة على جدول اعمال الدورة من اهمها تعزيز مجالات التعاون الامني بين وزارات الداخلية في الدول العربية.

واشار الشيخ الحمود الى ان وزراء الداخلية العرب سيتبادلون الحوار والمناقشات خلال اجتماعات الدورة حول ما تم انجازه من قرارات الاجتماعات السابقة وما قامت به الامانة العامة للمجلس من جهود خلال العام ودورها في متابعة وضع هذه القرارات موضوع التنفيذ.

وذكر ان هناك العديد من التقارير السنوية المتعلقة بالخطط المرحلية لتنفيذ الاستراتيجيات العربية الموحدة للجرائم الالكترونية والاقتصادية والسلامة المرورية ومكافحة الارهاب والاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وغيرها من مواضيع امنية تتطلب الاسراع في اقرارها في اطار رفع قدرات اجهزة الامن العربية وتمكينها من مواجهة المستجدات.

وكان في وداع الوزير الحمود على ارض المطار وكيل وزارة الداخلية بالانابة الفريق سليمان الفهد ووكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المنافذ اللواء انور الياسين وعدد من القيادات الامنية واعضاء والسفارة السعودية.

«الدستورية» تؤجل

يذكر ان المحكمة قررت في وقت سابق تأجيل 23 طعنا انتخابيا خاصا بالدوائر الانتخابية الاولى والثانية والثالثة الى جلسة الاول من ابريل المقبل وبهذا يصل عدد الطعون الانتخابية المؤجلة الى جلسة الاول من ابريل الى 50 طعنا موزعة على الدوائر الانتخابية الخمس وتضم الطعون على مرسومي حل مجلس الامة السابق ومرسوم الصوت الواحد.

التربية: انخفاض

ان نسبة الامية في دولة الكويت واستنادا الى تقرير المجموعة الاحصائية للتعليم للعام الدراسي 2011/2012 الذي أصدره قطاع التخطيط بوزارة التربية بلغت 4.4 في المئة عام 2010/2011 من اجمالي عدد السكان وبلغت النسبة بين الكويتيين في العام نفسه 3.1 في المئة.

واوضحت ان نسبة الامية في الكويت ووفقا للمقارنة بين تلك النسب طالتجه نحو التناقص نتيجة لاهتمام دولة الكويت وحرصها على محو الامية من خلال الخطط والأنشطة التعليمية الى جانب زيادة وعي السكان باهمية التعليم لمواكبة المستوى التعليمي العالمي».

وذكرت ان أعداد الدارسين الكويتيين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية شهدت ارتفاعا طفيفا العام الماضي بواقع 1187 طالبا وطالبة وذلك خلال العام الدراسي 2011/2012 طبقا لتقرير المجموعة الاحصائية للتعليم 2011/2012.

وبينت ان هذا الارتفاع الطفيف في أعداد الدارسين الكويتيين بمراكز تعليم الكبار ومحو الأمية مرده زيادة وعي المواطنين الكويتيين حيال أهمية التعليم وضرورة مواكبة التطور الذي تشهده قطاعات ومؤسسات الدولة كافة.

وأشارت الى ان هذا الارتفاع جاء بعدما شهدت أعداد الدارسين الكويتيين في مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية تناقصا ملحوظا على مدى الاعوام الثلاثة الماضية حيث بلغ عدد الدارسين الكويتيين من الجنسين 1265 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2008/2009 وانخفض هذا العدد في العام الدراسي 2009/2010 الى 1235 طالبا وطالبة.

ولفتت وزارة التربية الى أن عدد الدارسين الكويتيين عاد الى الانخفاض للعام الثالث على التوالي ليبلغ 1145 طالبا وطالبة وذلك في العام الدراسي 2010/2011.

وبخصوص أعداد الدارسين غير الكويتيين في فصول مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية أفادت بأنها شهدت انخفاضا ملحوظا خلال الاعوام الدراسية الاربعة الماضية حيث بلغت 1468 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2008/2009 وانخفض هذا العدد الى 1360 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2009/2010.

وأشارت الى أن عدد الدارسين غير الكويتيين في العام الدراسي 2010/2011 عاود الانخفاض ليبلغ 1079 طالبا وطالبة في انخفاض للعام الرابع على التوالي في وقت بلغ عدد الدارسين غير الكويتيين في فصول مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية 1058 طالبا وطالبة في العام الدراسي 2011/2012.

خادم الحرمين

وحث الدول العربية على تعزيز التعاون فيما بينها لملاحقة الإرهابيين، كما ادان البيان العملية الإرهابية التي تعرّض لها مجمع الغاز في الجزائر، والرفض القاطع لأي محاولات خارجية تهدف إلى النيل من أمن أي دولة عربية.

واشتمل البيان الختامي أيضا على إدانة للدعم الذي تقدمه إيران للعمليات الإرهابية في البحرين واليمن.

وأدان وزراء الداخلية العرب كذلك عمليات القرصنة البحرية في الصومال، وطالبوا الدول العربية بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الصومالية في هذا المجال، كما دعوا الدول العربية إلى الاستفادة من جهود السعودية في مواجهة الفكر المتطرف.

وفي القاهرة فجّر الدكتور سمير صبري المحامي وصاحب دعوى وقف إجراءات الانتخابات النيابية في مصر، مفاجأة قانونية وقضائية مهمة تتعلق بتوصية «هيئة المفوضين» بالمحكمة الإدارية العليا التي صدرت أمس برفض أي طعون على قرار محكمة القضاء الإداري الصادر مؤخرا بوقف وبطلان إجراءات الانتخابات النيابية.

وتعد هيئة المفوضين هيئة قضائية معتبرة في المحكمة الإدارية العليا وقراراتها عبارة عن توصيات يجوز للمحكمة أن تأخذ بها أو لا، ولكنه يتم في الغالب الأخذ برأيها.

وأشارت خطوة الرئاسة المصرية بالطعن على حكم القضاء الإداري بوقف الانتخابات موجة غضب سياسية وقانونية في مصر، على اعتبار أن الرئاسة وعدت فور صدور الحكم بعدم الطعن فيه، لكنها خالفت ذلك بخطوتها اليوم.

وقال سمير صبري لـ«العربية.نت»: «هيئة مفوضي الدولة أودعت تقريرها حول القضية يوم الأربعاء الماضي، وإيداع هذا التقرير إجراء قانوني وخطوة مهمة للنظر في أي طعن، حيث بمجرد إيداعه تم تحديد جلسة اليوم للنظر في القضية موضوع الطعن، والتي رفعها محمد العمدة نائب سابق في البرلمان المنحل عام 2011».

كما أكد صبري انه «ما كان يجب على الرئاسة أن تطعن على حكم القضاء الإداري كما وعدت بذلك فور صدور الحكم بوقف إجراءات الانتخابات النيابية، ولكن هذا هو عهدنا بها، حيث تعد بأشياء ولا تنفذها وتصرح بأشياء ثم تكذبها».

وأضاف «من المفاجآت أيضا في قضية الطعون أن المحكمة الدستورية العليا تسلمت ملف القضية بالكامل ولا يجوز لأي محكمة أن تنظر فيها، وبالتالي فإنه مع صدور تقرير هيئة المفوضين بعدم قبول الطعن ومع عدم جواز نظر القضية طالما وصلت الى المحكمة الدستورية العليا، فإن الحكم المتوقع هو بطلان الطعن المقدم من الرئاسة أو غيرها على حكم القضاء الاداري السابق بوقف الانتخابات النيابية المصرية».

وتابع صبري قائلا «إنه كان على الرئاسة المصرية التريث قليلاً وسؤال مستشارين فنيين وقانونيين في مثل هذه القضايا قبل أن تقع في هذا المأزق، حيث وضعت نفسها في حرج شديد مع القوى السياسية والقضاء في نفس الوقت».

وكان محامي الإخوان المسلمين عبدالمنعم عبدالمقصود قد طلب تأجيل نظر الدعوى التي أقامها النائب السابق محمد العمدة ضد قرار وقف إجراءات الانتخابات النيابية لضمّها إلى قضية هيئة قضايا الدولة التي رفعت طعنا أيضا نيابة عن الرئاسة المصرية ورئيس مجلس الشورى ووزير العدل ضد نفس القرار الصادر بوقف إجراء الانتخابات.

وكانت الرئاسة المصرية قد تقدمت بطعن رسمي ضد قرار وقف الانتخابات النيابية، ما أثار ردود فعل غاضبة بين القوى السياسية ضد الرئاسة.

واعتبرت هذه القوى أن قرار الرئاسة يخالف ما وعدت به، حين قال د. محمد فؤاد جاد الله، مستشار الرئيس القانوني، في تصريحات إعلامية فور صدور الحكم: «قولاً فصلاً ونهائياً، الرئاسة لن تطعن على الحكم».

وفي هذا السياق أكد د. محمد أبوالغار، عضو جبهة الإنقاذ: «إن هذا الإجراء من قبل الرئاسة يؤكد أن مكتب الإرشاد هو الذي يحكم مصر؛ لأن جماعة الإخوان هي الوحيدة التي تطالب بإجراء الانتخابات في أسرع وقت، ولم تكن مستريحة للحكم بوقف الانتخابات».

وقال الدكتور محمد محيي الدين، عضو مجلس الشورى عن حزب «غد الثورة» أحد مقيمي دعوى إلغاء قرار الرئيس بدعوة الناخبين للاقتراع وإعادة قانون الانتخابات للمحكمة الدستورية، إن الطعن الذي تقدمت به الرئاسة يعد استهانة وعدم احترام للشعب، خاصة بعد التصريحات المتكررة لمؤسسة الرئاسة بعدم الطعن على القرار واحترام أحكام القضاء».

وطالب محيي الدين الرئيس مرسي ومستشاريه خاصة محمد فؤاد جاد الله بتقديم اعتذار للشعب المصري، على عدم احترامهم له وكأنهم يتكلمون مع شعب ينسى ولا يفهم، مشددا على ثقته الكاملة بحكم الإدارية العليا.

إلى ذلك وافق المجلس التأسيسي في تونس أمس على منح الثقة للحكومة الجديدة التي يقودها الإسلاميون للوصول بالبلاد الى انتخابات هذا العام وقيادة الفترة الأخيرة من الانتقال الديمقراطي في مهد الربيع العربي.

ويرأس الحكومة الجديدة الإسلامي علي العريض خلفاً لحمادي الجبالي المستقيل من المنصب عقب اغتيال المعارض شكري بلعيد في فبراير الماضي، وهو الأمر الذي أدى إلى اندلاع أوسع احتجاجات منذ الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي قبل عامين.

وصوّت 139 نائبا في المجلس التأسيسي بنعم على منح الثقة للحكومة من مجموع 217 نائبا.

وتضم الحكومة الجديدة بقيادة «حركة النهضة الإسلامي» أيضا حزبين علمانيين آخرين هما: التكتل والمؤتمر، وهما الحزبان اللذان شاركا في الحكومة الماضية.

لكن «النهضة» وافقت في الحكومة الجديدة على منح كل وزارات السيادة إلى مستقلين استجابة لمطالب المعارضة العلمانية في تونس.

وكان من المقرر أن يصوّت المجلس خلال الجلسة العامة التي عقدها أمس الأول الثلاثاء على منح الثقة للحكومة، ولكن تم تأجيل الموعد ليوم واحد.

وقدّم العريض، في خطاب ألقاه أمام نواب المجلس برنامج عمل حكومته، الذي تعهّد فيه بإعادة الأمن إلى تونس ومحاربة غلاء المعيشة والنهوض بالاقتصاد.

وقال إن الحكومة ستركز على تحقيق عدة أولويات، تشمل توضيح الرؤية السياسية وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات، إضافة إلى بسط الاستقرار ومواصلة الإصلاح والمحاسبة.

وتتميز التشكيلة الجديدة للحكومة بتخلي حزب النهضة عن عدد من الوزارات السيادية، نزولا على طلب قوى سياسية معارضة.